السبر والتقسيم عند الإمام الرازي في تفسيره

أ.م.د. عمار عباس إسماعيل
جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات

The sounding and division of Imam al-Razi in his interpretation

Ass.Prof.Dr. Ammar Abbas Ismail
Baghdad University\ College of Education for Girls

Abstract

Al-Razi was one of the most prominent interpreters. He employed a number of tools in his interpretation (sounding and splitting). He was inclined to summarize the ideas at times, to prove the facts at other times, or to refute the arguments of the opponents three times.

The desire to shed light on this aspect in this research was identified (the soundness and division of Imam Razi in his interpretation), in which he showed the areas in which Al-Razi used soundness and division, and how he was conducting the dialogue to extract the final results.

It is obvious that the research should include selected models. The limited size of the research does not take into account all the evidence. The main purpose is to prove the employment of Al-Razi on the one hand and his method of employing them, especially that Al-Razi is one of those involved in this field, He established broad rules in his interpretation and became a reference for those who followed him from the interpreters.

This paper, after this brief introduction, included three aspects:

The first topic: the definition of sounding and division, as it is known briefly in the exploration and division, and showed some of the evidence from the book and Sunnah purified.

The second topic: applications of sounding and division in the interpretation of Razi in the verses of qualities. The third topic: Different models of sounding and division applications in Al-Razi's interpretation. Al-Razi was the first person to invent this arrangement in his books, citing evidence of sounding and division. Although Al-Razi is widely used for secrecy and division, he has never been declared.

الملخص

الرازي من المفسرين البارزين وظف عدد من الأدوات باقتدارٍ عالٍ في تفسيره وهي (السبر والتقسيم)، فقد كان يركن إليه لتلخيص الأفكار تارة، أو لإثبات الحقائق تارة أخرى، أو لتفنيد حجج المعارضين تارة ثالثة.

فكانت الرغبة في تسليط الضوء على هذا الجانب في هذا البحث الموسوم (**السبر والتقسيم عند الإمام الرازي في تفسيره**)، بينت فيه المجالات التي استعمل فيها الرازي السبر والتقسيم، والكيفية التي كان يدير بها الحوار للخلوص بالنتائج الدامغة.

ومن البديهي أن يشتمل البحث على نماذج مختارة، إذ أن محدودية حجم البحث تول دون استقصاء جميع الشواهد، إذ أن القصد الرئيس هو إثبات توظيف الرازي لها من جهة، وطريقته في توظيفها، ولاسيما أن الرازي من المبزرين في هذا الميدان، وممن يشار له بالبنان، وقد أسس قواعد عريضة في تفسيره صارت مرجعاً لمن تبعه من المفسرين.

المقدمة

تنوعت جهود المفسرين في إيضاح معاني الذكر الحكيم، واستجلاء مضامين القرآن الكريم، ورد شبهات المارقين والمخالفين، وإثبات مضامينه بالحجج والبراهين.

ومن العلماء الأعلام الذين كان لهم القدح المعلى في هذا الإمام الرازي (رحمه الله) الذي اختط في تفسيره منهجاً

عقلياً قرع فيه حجج الخصوم، وفند مزاعمهم، وقوض بنيانهم، بعبارات رشيقة، وصياغات أنيقة، وحجج وثيقة.

ومن الأدوات التي وظفها باقتدارٍ عالٍ (السبر والتقسيم)، فقد كان يركن إليه لتلخيص الأفكار تارة، أو لإثبات الحقائق تارة أخرى، أو لتفنيد حجج المعارضين تارة ثالثة.

فكانت الرغبة في تسليط الضوء على هذا الجانب في هذا البحث الموسوم (**السبر والتقسيم عند الإمام الرازي في تفسيره**)، بينت فيه المجالات التي استعمل فيها الرازي السبر والتقسيم، والكيفية التي كان يدير بها الحوار للخلوص بالنتائج الدامغة.

ومن البدهي أن يشتمل البحث على نماذج مختارة، إذ أن محدودية حجم البحث تول دون استقصاء جميع الشواهد، إذ أن القصد الرئيس هو إثبات توظيف الرازي لها من جهة، وطريقته في توظيفها، ولاسيما أن الرازي من المبزرين في هذا الميدان، وممن يشار له بالبنان، وقد أسس قواعد عريضة في تفسيره صارت مرجعاً لمن تبعه من المفسرين.

وقد اشتمل هذا البحث بعد هذه المقدمة الموجزة على ثلاثة مباحث: المبحث الأول: تعريف السبر والتقسيم، إذ عرفت فيه بإيجاز بالسبر والتقسيم، وبينت بعض شواهده من الكتاب والسنة المطهرة. والمبحث الثاني: تطبيقات السبر والتقسيم في تفسير الرازي في آيات الصفات. والمبحث الثالث: نماذج متنوعة من تطبيقات السبر والتقسيم في تفسير الرازي. ثم ختمت البحث بخاتمة لخصت فيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

تعريف السبر والتقسيم

السبر والتقسيم مسلك عقلي استخدمه القرآن الكريم في مخاطبة العقول وإقناعها، وفي الردّ على خصومه وإفحام مجادليه.

قال أبو حبان: " ويسميه المنطقيون (القياس الشرطي المنفصل)؛ فإن لم يكن تقسيماً سمُّوه بالمتصل"(١).

أولاً: السير والتقسيم في اللغة:

السَّبْرُ: "التَّجرِبةُ، وسَبَرَ ما عنده أي جَرَّبَه. وسبر الجرح بالمسبار أي نظر ما مقداره"(٢).

والسبر: " مَصْدَرُ سَبَرَ الجُرْحَ يَسْبُرُه ويَسْبِرُه سَبْراً نَظَر مِقْدارَه وقاسَه لِيَعْرِفَ غَوْرَه"(٣).

والتقسيم: التفريق، يقال: "يَقسِمُ أمرهُ قَسْماً، أَي: يُقَدِّرُهُ، ينظرُ كَيفَ يعملُ فيهِ"(٤).

وربما من هنا جاء معنى التقسيم في اصطلاح الأصوليين حين يجعلون العلل أقسام ثم يتدبروها وينظروا أيها يعمل بها كعلة.

ثانياً: السبر والتقسيم في الاصطلاح:

اختلفت مناهج الأصوليين في تعريف السبر والتقسيم، فمنهم من عرف كل لفظ على حدَة، ومنهم من جعله لفظاً مركباً، وعلماً على شيء واحد، وسأتناول كلا الأمرين:

أولا _ (المفهوم اللقبي) السبر والتقسيم: "حصر الأوصاف في الأصل المقيس عليه وإبطال ما لا يصلح بدليلٍ فيتعين أنْ يكون الباقي علة"(٥).

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي الزركشي (ت٧٩٤هـ)، دار الكتبي، مصر، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م: ٢٨٢/٧.

(٢) العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، الدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، مصر، بلا تاريخ: مادة (سبر) ٢٥١/٧.

(٣) لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م: مادة (سبر) ٣٤٠/٤.

(٤) تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م: مادة (قسم) ٣٢٠/٨. وينظر: لسان العرب: مادة (قسم) ٤٨٠/١٢.

(٥) أصول الفقه، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي الرامينى الصالحي الحنبلي (ت٧٦٣هـ)، تحقيق الدكتور فهد بن محمد السَّدَحَان، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م: ١٢٦٨/٣. وينظر: الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب، محمد بن محمود بن أحمد البابرتى

أو هو " حصر الأوصاف التي يحتمل كونها علة في عدد وإلغاء ما عدا واحد منها وهو المستبقى"[١].

قال الجرجاني": كلاهما واحد، وهو إيراد أوصاف الأصل، أي المقيس عليه، وإبطال بعضها؛ ليتعين الباقي للعلية، كما يقال: علة الحدوث في البيت؛ إما التأليف أو الإمكان، والثاني باطل بالتخلف؛ لأن صفات الواجب ممكنة بالذات وليست حادثة، فتعين الأول"[٢].

أو " هو حصر الأوصاف في الأصل وإلغاء بعض؛ لتعين الباقي للعلة، كما يقال: على حرمة الخمر؛ إما الإسكار أو كونه ماء العنب، أو المجموع، وغير الماء وغير الإسكار لا يكون علة بالطريق الذي يفيد إبطال علة الوصف فتيقن الإسكار للعلة"[٣].

ثانياً _ (المفهوم الجزئي): "السبر اصطلاحاً هو: اختبار الوصف في صلاحيته وعدمها للتعليل. والتقسيم اصطلاحاً هو: حصر الأوصاف المحتملة للتعليل بان يقال: العلة إما كذا أو كذا"[٤].

وقيل: السبر هو: اختيار الصالح للعلة من الأوصاف وغير الصالح لها، والتقسيم هو: حصر جميع الأوصاف ليسْبُر الصالح منها وغير الصالح[٥].

وقال القرافي: " والأصل أن نقول التقسيم والسبر، لأنا نقسم أولاً، ثم نقول في معرض الاختبار لتلك الأوصاف الحاصلة في التقسيم هذا لا يصلح وهذا لا يصلح فتعين هذا، فالاختبار واقع بعد التقسيم؛ لكن التقسيم لما كان وسيلة للاختبار، والاختبار هو المقصد. وقاعدة العرب تقديم الأهم والأفضل، قدم السبر لأنه المقصد الأهم "[٦].

والاستدلال بالتقسيم " هو أن يكون في المسألة قسمان أو أكثر، فيدل المستدل على إبطال الجميع إلا واحداً منها ليحكم بصحته، ولا يطالب بالدلالة على صحته بأكثر مما ذكره"[٧].

ثالثاً: من شواهد السبر والتقسيم في القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖۖ مِّنَ ٱلضَّأۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَمِنَ ٱلۡمَعۡزِ ٱثۡنَيۡنِۗ قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ أَمَّا ٱشۡتَمَلَتۡ عَلَيۡهِ أَرۡحَامُ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۖ نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١٤٣ وَمِنَ ٱلۡإِبِلِ ٱثۡنَيۡنِ وَمِنَ ٱلۡبَقَرِ ٱثۡنَيۡنِۗ قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ أَمَّا ٱشۡتَمَلَتۡ عَلَيۡهِ أَرۡحَامُ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۖ أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ إِذۡ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَاۚ فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيۡرِ عِلۡمٍۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٨].

وجه الدلالة: أنَّ الكفار كانوا يحرّمُون ذكور الأنعام تارةً، وإناثها أُخرى، فجادلهم القرآن مستخدماً ذلك الأسلوب، فردهم الله تعالى بطريق السبر والتقسيم، فقال لهم القرآن: إنّ الخلق لله، خلق من كلّ زوج مما ذُكِر، ذكراً وأُنثى، فمن أين جاء التحريم الذي ذكرتموه وما علته؟

الحنفي (ت ٧٨٦هـ)، تحقيق ضيف الله صالح عون العمري، ترحيب ربيعان الدوسري، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م: ٥٣٠/٢؛ تشنيف المسامع بجمع الجوامع، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق د سيد عبد العزيز، د عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، مصر، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م: ٢٧٥/٣؛ الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لولي الدين أبي زرعة أحمد العراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م: ٥٦٧.

(١) تيسير التحرير، محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي (ت٩٧٢هـ)، على كتاب التحرير لابن الهمام. كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت٨٦١هـ)، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ: ١٥١/٤.

(٢) التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف (ت٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ -١٩٨٦م: ١١٦.

(٣) تيسير التحرير: ١٥١/٤.

(٤) المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م: ٢٠٦٧/٥.

(٥) ينظر: نثر الورود شرح مراقي السعود، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ)، تحقيق علي محمد العمران، مجمع الفقه الإسلامي، دار عالم الفوائد، جدة، ١٤٢٦هـ: ٢/ ٤٨٥.

(٦) شرح تنقيح الفصول في اختيار المحصول في الأصول، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، (ت ٦٨٤ هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، بيروت، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣ م:١/ ٣٩٨.

(٧) العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق الدكتور أحمد علي سمير المباركي، السعودية، ط٢، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م: ١٤١٥/٤.

(٨) سورة: الآيتان ١٤٣-١٤٤.

فإنَّه لا يخلو إمَّا أنْ يكون من جهة الذكورة أو الأنوثة، أو اشتمال الرحم الشامل لهما، أو انَّه لا يُدرى لهُ عِلّة، أي: أنْ يكون أمراً تعبدياً بأنْ أُخِذ ذلك عن الله تعالى، والأخذ عن الله تعالى، إمَّا بوحيّ أو إرسالٍ أو سماع كلامه ومشاهدة تلقي ذلك عنه.

فهذه وجوه التحريم لا تخرج عن واحد منها، والقول الأول يلزم منه تحريم جميع الذكور، والثاني يلزم منه أنْ يكون جميع الإناث حراماً، والثالث يلزم عليه تحريم الصنفين معاً، وكل ذلك لا يقوم عِلّة أو سبباً منطقياً للتحريم، فبطل ما فعلوه من تحريم بعض في حالةٍ، وبعض في حالة أخرى، لأنَّ العلّة على ما ذكر تقتضي إطلاق التحريم.

والأخذ عن الله بلا واسطة باطل ولم يدعوه، فلا بُدَّ أنْ يكون بواسطة رسول، وهو باطلٌ بالنسبة لهم، لأنَّه لم يأتِ إليهم رسول قبل النبي (صلَّى الله عليه وسلم)، وأمَّا أنْ يكون بلا واسطة، وهذا باطلٌ أيضاً ولم يدّعوه، وإذا بطل جميع ذلك ثبت أنَّ ما قالوه افتراء على الله وضلال[١].

رابعاً: من شواهد السبر والتقسيم في السنة النبوية:

من شواهده جواب النبي (صلَّى الله عليه وسلم) الرجل الأعرابي الذي جاء يسأله عن ضالة الغنم، فقال له رسول الله (صلَّى الله عليه وسلم): «لَكَ، أَوْ لأَخِيْكَ، أَوْ لِلذِّئْبِ»[٢].

وجه الدلالة: أي أنَّ الغنم لك إنْ أخذتها وعرّفتها سنةً ولم تجد صاحبها، أو لأخيك، إن تركتها وأخذها غيرك ممن هو مثل حالك، أو للذئب، إنْ تركتها ولم يأخذها أحد غيرك، لأنّ ضالةً الغنم لا تحمي نفسها.

"وهذا على سبيل السبر والتقسيم، وأشار إلى إبطال قسمين، فتعّين الثالث، فكأنَّه قال: ينحصر الأمر في ثلاثة أقسام، أنْ تأخذها لنفسك، أو تتركها فيأخذها ما مثلك، أو يأكلها الذئب، ولا سبيل إلى تركها للذئب، فإنَّ إضاعة مالٍ، ولا معنى لتركها لآخر، لأنَّها استويا والأول أسبق، وإذا بطل هذان القسمان تعين الثالث"[٣].

خامساً: جهود الرازي في السبر والتقسيم:

وصف ياقوت الحموي جهود الرازي في السبر والتقسيم بقوله:" وهو أول من اخترع هذا الترتيب في كتبه، وقد أتى في كتبه بما لم يسبق إليه؛ لأنه يذكر المسألة ويفتح باب تقسيمها، وقسمة فروع ذلك التقسيم، ويستدل بأدلة السبر والتقسيم، فلا يشذ منه عن تلك المسألة فرع لها بها علاقة فانضبطت له القواعد وانحصرت له المسائل"[٤].

وقال ابن خلكان: " وكل كتبه ممتعة، وانتشرت تصانيفه في البلاد ورزق فيها سعادة عظيمة فإن الناس اشتغلوا بها ورفضوا كتب المتقدمين، وهو أول من اخترع هذا الترتيب في كتبه، وأتى فيها بما لم يسبق إليه"[٥].

---

(١) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م: ٦٤/٤.

(٢) متفق عليه من حديث زيد بن خالد الجهني (رضي الله عنه). . صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت٢٥٦هـ)، تحقيق محمد زهير ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ١٤٢٢هـ: كتاب في اللقطة، باب ضالة الغنم، ١٣٤/٣، رقم (٢٤٢٨)؛ صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ: كتاب اللقطة، ١٣٤٦/٣، رقم (١٧٢٢).

(٣) إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، بلا تاريخ: ٢٤٢/٤.

(٤) معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي البغدادي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٤هـ -١٩٩٣م: ٢٥٨٦/٦. وينظر: الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م: ١٧٦/٤؛ كنوز الذهب في تاريخ حلب، موفق الدين أبي ذر أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي (ت٨٨٤هـ)، دار القلم، حلب، ١٤١٧هـ: ٨٣/٢.

(٥) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م: ٢٤٩/٤.

٧- المبحث الثاني

تطبيقات السبر والتقسيم في آيات الصفات

حفل تفسير الرازي بعدد كبير من التطبيقات التي تناولت مباحث الإلهيات المختلفة، سواء تلك التي قصد منها إثبات صفات الله تَعَالَى، أو تلك التي رد فيها على المخالفين من اليان أو المذاهب الأخرى.

ومن شواهد الرد على المعارضين ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾[١]، إذ استدل الرازي بالسبر والتقسيم في الرد على المعتزلة في مسألة خلق الأعمال، فقال:

"واحتج الأصحاب بهذه الآية على أنه تعالى هو الخالق لإيمان المؤمنين، وقالوا: لأن الخصم يساعد على أنه تعالى يريد الإيمان من المؤمن، ودلت الآية على أنه يفعل كل ما يريد، فوجب أن يكون الفاعل لإيمان المؤمن هو الله تعالى"[٢].

ثم قال: " وأيضاً لما دلَّ على أنه يفعل كل ما يريد، فلو كان يريد الإيمان من الكفار لفعل فيهم الإيمان، ولكانوا مؤمنين، ولما لم يكن كذلك دلَّ على أنه تعالى لا يريد الإيمان منهم، فكانت هذه الآية دالة على مسألة خلق الأعمال، وعلى مسألة إرادة الكائنات"[٣].

ورد على المعتزلة بقوله: " والمعتزلة يقيدون المطلق ويقولون: المراد يفعل كل ما يريد من أفعال نفسه، وهذا ضعيف لوجوه أحدها:

أنه تقييد للمطلق.

والثاني: أنه على هذا التقييد تصير الآية بياناً للواضحات؛ فإنه يصير معنى الآية: أنه يفعل ما يفعله.

الثالث: أن كل أحد كذلك، فلا يكون في وصف الله تعالى بذلك دليلا على كمال قدرته وعلو مرتبته والله أعلم"[٤].

وعند حديثه عن المشيئة في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[٥]، قال: "إن فسرنا الرحمة الإيمان، فالآية صريحة في أن الإيمان من الله، وإن فسرناها بالجنة كان دخول الجنة بسبب مشيئة الله وفضله وإحسانه لا بسبب الاستحقاق، وذلك لأنه لو ثبت الاستحقاق لكان تركه يفضي إلى الجهل والحاجة المحالين على الله، والمفضي إلى المحال محال فتركه محال فوجوده واجب عقلا وعدمه ممتنع عقلا، وما كان كذلك لا يكون معلقا على المشيئة ألبتة، وأيضا فلأن من كان مديونا من إنسان فأدى ذلك الدين إلى مستحقه لا يقال: بأنه إنما دفع ذلك القدر إليه على سبيل الرحمة والتفضل"[٦].

ووفي إثباته خلق الله تعالى عند تفسير قوله تعالى: (أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ)[٧]، قال مستدلاً بالسبر والتقسيم: " لأن نفي الصانع، إما أن يكون بنفي كون العالم مخلوقاً فلا يكون ممكناً، وإما أن يكون ممكناً؛ لكن الممكن لا يكون محتاجاً، فيقع الممكن من غير مؤثر وكلاهما محال. وأما قوله تعالى: ﴿أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾، فمعناه: أهم الخالقون للخلق فيعجز الخالق بكثرة العمل، فإن دأب الإنسان أنه يعيا بالخلق، فما قولهم؟ أما خلقوا فلا يثبت لهم إله البتة، أم خلقوا وخفي عليهم وجه الخلق أم جعلوا الخالق مثلهم فنسبوا إليه العجز"[٨].

---

(١) سورة البقرة: من الآية ٢٥٣.
(٢) مفاتيح الغيب، أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن حسين القرشي الطبرستاني الأصل الشافعي المذهب الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، مصر، ط٣، ١٤٢٠هـ: ٥٣٠/٦.
(٣) المصدر نفسه: ٥٣٠/٦.
(٤) مفاتيح الغيب: ٥٣٠/٦.
(٥) سورة الإنسان: من الآية ٣٠.
(٦) مفاتيح الغيب: ٧٦٢/٣٠.
(٧) سورة الطور: الآية ٣٥.
(٨) مفاتيح الغيب: ٢١٧/٢٨.

وزاد: لأن "حصر أوصاف المحل في الأقسام الثلاثة قطعي لا شك فيهن؛ لأنهم إما إن يخلقوا من غير شيء، أو يخلقوا أنفسهم، أو يخلقهم خالق غير أنفسهم، لا رابع البتة. وإبطال القسمين الأولين قطعي لا شك فيهك فيتعين أن الثالث حق لا شك فيه. وقد حذف في الآية لظهوره. فدلالة هذا السبر والتقسيم على عبادة الله وحده قطعية لا شك فيها"(١).

ثم قال: "اعلم أن القول بأن الله تعالى هو هذا النور، أو من جنسه قول باطل، ويدل عليه وجوه:

الأول: أن النور إما أن يكون جسماً أو كيفية في جسم، والجسم محدث فكيفياته أيضا محدثة، وجل الإله عن أن يكون محدثاً"(٢).

وساتل بالسبر والتقسيم عند مناقشته الفلاسفة والمعتزلة في البحث عن الأسماء الدالة على الصفات الحقيقية، فقال: " أن الأثر مفتقر إلى المؤثر، فافتقاره إليه إما أن يكون بعد حدوثه، أو حال حدوثه، أو حال عدمه، والأول باطل، وإلا لكان تأثير ذلك المؤثر في إيجاده تحصيلاً للحاصل، وهو محال، فبقي القسمان الأخيران، وذلك يقتضي أن يكون كلما كان الشيء أثراً لغيره كان حادثاً، فوجب أن يقال: الشيء الذي لا يكون حادثاً؛ فإنه لا يكون أثراً للغير، فثبت أن القول بالصفات باطل"(٣).

وقال: " إن تعريف الشيء، إما أن يكون بنفسه، أو بالأجزاء الداخلة فيه، أو بالأمور الخارجة عنه، أما القسم الأول، وهو تعريف بنفسه، فهو محال؛ لأن المعرف سابق على المعرف، فتعريف الشيء بنفسه يقتضي تقدم العلم به على العلم به، وذلك محال، وأما القسم الثاني، وهو تعريفه بالأمور الداخلة فيه، فهذا في حق الحق محال؛ لأن هذا إنما يجري في الماهية المركبة، وذلك في حق الحق محال"(٤).

واستدل بالسبر والتقسيم عند تفسير معنى قوله سبحانه: ﴿ نم نى ﴾(٥) ، فقال: " الملك عبارة عن القدرة، فكونه مالكاً وملكاً عبارة عن القدرة، هاهنا بحث: وهو أنه تعالى إما أن يكون ملكاً للموجودات أو للمعدومات، والأول: باطل؛ لأن إيجاد الموجودات محال، فلا قدرة لله على الموجودات إلا بالإعدام، وعلى هذا التقرير فلا مالك إلا للعدم، والثاني: باطل أيضاً، لأنه يقتضي أن تكون قدرته وملكه على العدم ويلزم أن يقال: إنه ليس لله في الموجودات مالكية ولا ملك، وهذا بعيد"(٦).

وكذلك استدل بالسبر والتقسيم عند إثباته وحدانية الله تعالى، فقال: "إن الموجب للنظر، إما ضرورة العقل، أو النظر أو السمع.

والأول باطل؛ لأن الضروري لم يشترط العقل فيه، ووجوب الفكر والنظر ليس كذلك، بل كثير من العقلاء يستقبحونه، ويقولون إنه في الأكثر يفضي بصاحبه إلى الجهل، فوجب الاحتراز منه.

والثاني أيضاً باطل؛ لأنه إذا كان العلم بوجوبه يكون نظرياً، فحينئذ لا يمكنه العلم بوجوب النظر قبل النظر، فتكليفه بذلك يكون تكليف ما لا يطاق، وأما بعد النظر فلا يمكنه النظر، لأنه لا فائدة فيه.

والثالث باطل؛ لأنه قبل النظر لا يكون متمكناً من معرفة وجوب النظر، وبعد النظر لا يمكنه إيجابه أيضا لعدم الفائدة، وإذا بطلت الأقسام ثبت نفي الوجوب"(٧).

ووظف السبر والتقسيم عند حديثه عن عفو الله تعالى، فقال: "أجمعت الأمة على أن الله يعفو عن عباده، وأجمعوا

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين محمد المختار الجكني الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م: ٤٩٥/٣.
(٢) مفاتيح الغيب: ١١٦/١.
(٣) المصدر نفسه: ١٢٣/١.
(٤) مفاتيح الغيب: ١٣٨/١.
(٥) سورة الفاتحة: الآية ٤.
(٦) مفاتيح الغيب: ٢٠٧/١.
(٧) مفاتيح الغيب: ٣٢٩/٢.

على أن من جملة أسمائه: العفو.

فنقول: العفو إما أن يكون عبارة عن إسقاط العقاب عمن يحسن عقابه، أو عمن لا يحسن عقابه، وهذا القسم الثاني باطل؛ لأن عقاب من لا يحسن عقابه قبيح، ومن ترك مثل هذا الفعل لا يقال: إنه عفا.

ألا ترى أن الإنسان إذا لم يظلم أحداً لا يقال: أنه عفا عنه، إنما يقال له: عفا إذا كان له أن يعذبه فتركه"(١).

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾(٢).

قال الرازي مستدلاً بالسبر والتقسيم: " إنه تعالى رتب تكون المخلوق على قوله: (كن) بفاء التعقيب، فيكون قوله: (كن) مقدماً على تكون المخلوق بزمان واحد والمتقدم على المحدث بزمان واحد لا بد وأن يكون محدثاً.

فقوله: (كن) لا يجوز أن يكون قديماً، ولا جائز أيضاً أن يكون قوله: (كن) محدثاً؛ لأنه لو افتقر كل محدث إلى قوله: (كن) وقوله: (كن) أيضاً محدث، فيلزم افتقار: (كن) آخر، ويلزم إما التسلسل(٣)، وإما الدور(٤) وهما محالان، فثبت بهذا الدليل أنه لا يجوز توقف إحداث الحوادث على قوله: كن.

الحجة الثانية: أنه تعالى إما أن يخاطب المخلوق بكن قبل دخوله في الوجود أو حال دخوله في الوجود، والأول باطل؛ لأن خطاب المعدوم حال عدمه سفه.

والثاني أيضاً باطل؛ لأنه يرجع حاصله إلى أنه تعالى أمر الموجود بأن يصير موجوداً، وذلك أيضاً لا فائدة فيه"(٥).

وعن إثباته لوجود الصانع سبحانه قال الرازي مستدلاً بالسبر والتقسيم: " كل جسم مركب، وكل مركب مفتقر إلى كل واحد من أجزائه، وكل واحد من أجزائه غيره، فكل جسم هو مفتقر إلى غيره ممكن، وكل ممكن مفتقر إلى غيره ممكن لذاته، وكل ممكن لذاته، فله مؤثر، وكل ما له مؤثر فافتقاره إلى مؤثره إما أن يكون حال بقائه، أو حال حدوثه، أو حال عدمه، والأول باطل؛ لأنه يقتضي إيجاد الموجود وهو محال، فبقي القسمان الآخران وهما يقتضيان الحدوث الدال على وجود الصانع"(٦).

واستخدم السبر والتقسيم عند مناقشته مزاعم النصارى بالتثليث كما جاء في قوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾(٧)، قال:

"فهذا التثليث إما أن يكون لاعتقادهم وجود صفات ثلاثة، أو لاعتقادهم وجود ذوات ثلاثة، والأول باطل؛ لأن المفهوم من كونه تعالى عالماً غير المفهوم من كونه قادراً ومن كونه حياً، وإذا كانت هذه المفهومات الثلاثة لا بد من الاعتراف بها، كان القول بإثبات صفات ثلاثة من ضرورات دين الإسلام، فكيف يمكن تكفير النصارى بسبب ذلك؟

ولما بطل ذلك علمنا أنه تعالى إنما كفرهم؛ لأنهم أثبتوا ذواتاً ثلاثة قديمة مستقلة، ولذلك؛ فإنهم جوزوا في أقنوم الكلمة أن يحل في عيسى، وجوزوا في أقنوم الحياة أن يحل في مريم، ولولا أن هذه الأشياء المسماة عندهم بالأقانيم ذوات قائمة بأنفسها، لما جوزوا عليها الانتقال من ذات إلى ذات، فثبت أنهم قائلون بإثبات ذوات قائمة بالنفس قديمة أزلية وهذا

(١) المصدر نفسه: ٥٧٨/٣.
(٢) سورة البقرة: من الآية ١١٧.
(٣) التسلسل: هو ترتيب أمور غير متناهية، بعضها على بعض. وأقسامه أربعة: لأنه لا يخفى؛ إما إن يكون في الآحاد المجتمعة في الوجود، أو لم يكن فيها، كالتسلسل في الحوادث والأول إما أن يكون فيها ترتيب أو لا، والثاني كالتسلسل في النفوس الناطقة، والأول إما أن يكون ذلك الترتيب طبيعيًا كالتسلسل في العلل والمعلولات والصفات والموصفات، أو وضعيًا كالتسلسل في الأجسام، والمستحيل عند الحكيم الأخير دون الأولين. ينظر: التعريفات: ٥٧.
(٤) الدور: هو أن يكون شيئان كل منهما علة للآخر بواسطة أو بدونها، كقولك: زيدٌ أوجدَ عمرًا، وعمرٌو أوجد زيدًا، فكل من زيد وعمرو يتوقف وجود أحدهما على الآخر. ينظر: المطالب العالية من العلم الإلهى، لمُحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، (ت٦٦٦هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ-- ١٩٩٩م: ٧٨/١.
(٥) مفاتيح الغيب: ٢٦/٤.
(٦) المصدر نفسه: ١٦٢/٤.
(٧) سورة المائدة: من الآية ٧٣.

شرك، وقول بإثبات الآلهة، فكانوا مشركين"[١].

واستخدم السبر والتقسيم في حديثه عن الموجودات، قال: " لا شك في وجود الموجودات، فهي إما أن تكون بأسرها ممكنة، وإما أن تكون بأسرها واجبة، وإما أن تكون بعضها ممكنة وبعضها واجبة، لا جائز أن تكون بأسرها ممكنة؛ لأن كل مجموع فهو مفتقر إلى كل واحد من أجزائه، وكل واحد من أجزاء هذا المجموع ممكن، والمفتقر إلى الممكن أولى بالإمكان، فهذا المجموع ممكن بذاته، وكل واحد من أجزائه ممكن؛ فإنه لا يترجح وجوده على عدمه إلا لمرجح مغاير له، فهذا المجموع مفتقر بحسب كونه مجموعاً، وبحسب كل واحد من أجزائه إلى مرجح مغاير له، وكل وما كان مغايراً لكل الممكنات لم يكن ممكناً، فقد وجد موجود ليس بممكن، فبطل القول بأن كل موجود ممكن، ثم قال: "وأما القسم الثاني وهو أن يقال الموجودات بأسرها واجبة فهذا أيضا باطل؛ لأنه لو حصل وجودان كل واحد منهما واجب لذاته لكانا مشتركين في الوجوب بالذات ومتغايرين بالنفي"[٢].

وفي معرض حديثه عن عقاب الكبيرة، قال مستخدمًا السبر والتقسيم: " إذا كان أكثر من ثواب العمل المتقدم، فإما أن يقال: بأن المؤثر في إبطال الثواب بعض أجزاء العقاب الطارئ أو كلها والأول باطل؛ لأن اختصاص بعض تلك الأجزاء بالمؤثرية دون البعض مع استواء كلها في الماهية ترجيح للممكن من غير مرجح وهو محال، والقسم الثاني باطل؛ لأنه حينئذ يجتمع على إبطال الجزء الواحد من الثواب جزآن من العقاب مع أن كل واحد من ذينك الجزأين مستقل بإبطال ذلك الثواب، فقد اجتمع على الأثر الواحد مؤثران مستقلان وذلك محال، لأنه يستغني بكل واحد منهما فيكون غنياً عنهما معاً حال كونه محتاجا إليهما معاً وهو محال"[٣].

ومن استخداماته السبر والتقسيم ما قاله عند نفى الوجوب على الله تعالى بقوله: " واعلم أن القول بالوجوب على الله باطل، ويدل عليه وجوه:

الأول: أن لازمة الوجوب استحقاق الذم عند الترك، فهذه اللازمة إما أن تكون ممتنعة الثبوت في حق الله تعالى، أو غير ممتنعة في حقه، والأول باطل؛ لأن ترك ذلك الواجب لما كان مستلزماً لهذا الذم، وهذا الذم محال الثبوت في حق الله تعالى، وجب أن يكون ذلك الترك ممتنع الثبوت في حق الله، وإذا كان الترك ممتنع الثبوت عقلاً، كان الفعل واجب الثبوت، فحينئذٍ يكون الله تعالى موجباً بالذات لا فاعلا بالاختيار، وذلك باطل.

وأما إن كان استحقاق الذم غير ممتنع الحصول في حق الله تعالى، فكل ما كان ممكناً لا يلزم من فرض وقوعه محال، فيلزم جواز أن يكون الإله مع كونه إلهاً يكون موصوفاً باستحقاق الذم، وذلك محال لا يقوله عاقل، ولما بطل هذان القسمان ثبت أن القول بالوجوب على الله تعالى باطل"[٤].

ورد على المشبهة الذين يقولون إن الله تعالى في جهة، موظفاً السبر والتقسيم بقوله: " وهو مردود ويدل عليه وجوه:

الأول: أنه لو كان موجوداً فوق العالم لكان إما أن يكون في الصغر بحيث لا يتميز جانب منه من جانب، وإما أن يكون ذاهباً في الأقطار متمددا في الجهات.

والأول: يقتضي أن يكون في الصغر والحقارة كالجوهر الفرد، فلو جاز ذلك فلم لا يجوز أن يكون إله العالم بعض الذرات المخلوطة بالهباءات الواقعة في كوة البيت وذلك لا يقوله عاقل.

وإن كان الثاني كان متبعضاً متجزئا، وذلك على الله محال.

---

(١) مفاتيح الغيب: ٤٠٩/٦.
(٢) مفاتيح الغيب: ٦/٧.
(٣) المصدر نفسه: ٤٥/٧.
(٤) مفاتيح الغيب:٥/١٠.

والثاني: أنه إما أن يكون غير متناه من كل الجوانب، فيلزم كون ذاته مخالطاً للقاذورات وهو باطل، أو يكون متناهياً من كل الجهات، وحينئذ يصح عليه الزيادة والنقصان. وكل ما كان كذلك كان اختصاصه بمقداره المعين لتخصيص مخصص، فيكون محدثاً، أو يكون متناهياً من بعض الجوانب دون البعض، فيكون الجانب الموصوف بكونه متناهياً غير الجانب الموصوف بكونه غير متناه وذلك يوجب القسمة والتجزئة.

والثالث: إما أن يفسر المكان بالسطح الحاوي أو بالبعد والخلاء. فإن كان الأول: فنقول أجسام العالم متناهية، فخارج العالم لا خلاء ولا ملاء ولا مكان ولا حيث ولا جهة، فيمتنع حصول ذات الله تعالى فيه. وإن كان الثاني فنقول الخلاء متساوي الأجزاء في حقيقته وإذا كان كذلك، فلو صح حصول الله في جزء من أجزاء ذلك الخلاء، لصح حصوله في سائر الأجزاء، ولو كان كذلك لكان حصوله فيه بتخصيص مخصص، وكل ما كان واقعاً بالفاعل المختار فهو محدث، فحصول ذاته في الجزء محدث. وذاته لا تنفك عن ذلك الحصول، وما لا ينفك عن المحدث فهو محدث، فيلزم كون ذاته محدثة وهو محال.

والرابع: أن البعد والخلاء أمر قابل للقسمة والتجزئة، وكل ما كان كذلك فهو ممكن لذاته ومفتقر إلى الموجد، ويكون موجده موجوداً قبله، فيكون ذات الله تعالى قد كانت موجودة قبل وجود الخلاء والجهة والحيث والحيز.

وإذا ثبت هذا: فبعد الحيز والجهة والخلاء وجب أن تبقى ذات الله تعالى كما كانت، وإلا فقد وقع التغيير في ذات الله تعالى وذلك محال"[١].

٨- المبحث الثالث

نماذج متنوعة من تطبيقات السبر والتقسيم في تفسير الرازي

هذا المبحث مكرس لبيان تطبيقات متفرقة وظف فيها الرازي (رحمه الله) السبر والتقسيم لإثبات رأي أو دحض آخر، من ذلك:

أثبت الرازي بالسبر والتقسيم نبوة النبي (صلَّى الله عليه وسلم) وأميته عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾[٢].

قال: " فإن قيل: لم نفيت هذه المشاهدة، وانتفاؤها معلوم بغير شبهة، وترك نفي استماع هذه الأشياء من حفاظها وهو موهوم؟

قلنا: كان معلوماً عندهم علماً يقينياً أنه ليس من أهل السماع والقراءة، وكانوا منكرين للوحي، فلم يبق إلا المشاهدة، وهي وإن كانت في غاية الاستبعاد إلا أنها نفيت على سبيل التهكم[٣] بالمنكرين للوحي مع علمهم بأنه لا سماع ولا قراءة"[٤].

واستدل على ذلك أيضًا بعدد من الآيات منها:

قوله تعالى: (مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ)[٥].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓاْ أَمْرَهُمْ ﴾[٦].

---

(١) مفاتيح الغيب:١٢/٤٩٥-٤٩٦.
(٢) سورة آل عمران: الآية ٤٤.
(٣) التهكم: من تهكَّم، وتهكَّم بنا: زرى علينا وعبث بنا، وهو في اللغة: الاستهزاءُ مطلقاً. ينظر: لسان العرب: مادة (هكم) ١٢/٦١٧.
واصطلاحاً: هو في الاستعمال عبارة عن الإتيان بلفظ البشارة في موضع الإنذار، والوعد في مكان الوعيد والمدح في معرض الاستهزاء. ينظر: تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ابن أبي الإصبهع المصري، تحقيق: د. جفني محمد شرف، القاهرة، مصر، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م: ٥٦٨.
(٤) مفاتيح الغيب: ٨/٢١٩.
(٥) سورة هود : من الآية ٤٩.
(٦) سورة يوسف : من الآية ١٠٢.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾[١].

وقد أدمجَ[٢] في هذا التعليقِ بيانَ تخاصمِهم على كفالتها واقتراعهم في ذلك، على سُنةِ القرآن في السبكِ والإدماج، وقد نفى مشاهدتَه (صلَّى الله عليه وسلم) لمجلس الخصام والاقتراع على طريقةِ التَّهَكُّمِ بالمعارضينَ لنبوَّتِه (صلَّى الله عليه وسلم)، والمنكرينَ لها، ويجوز أن يكونَ هذا الاستشهادُ مبنياً على ما يعلمه قومُه مِن أنه أُمِّيٌ ونشَأَ بينَ قومٍ أُمِّيِّينَ، فلم يبقَ له طريقٌ للعلم سوى الوحيِ والمشاهدةِ، فإذا أنكروا الوحيَ لم يبقَ إلا المشاهدةُ التي نفاها على سبيلِ التهكم لاستحالتها[٣].

فهذا استدلال بطريقة السبر والتقسيم من طرق الاستدلال استعملها القرآنُ، ومضمونُ الكلامِ تصديقٌ لنبوته (صلَّى الله عليه وسلم)، وأنّ ما جاء به هو وحيٌ مِن عند الله[٤].

واستدل بالسبر والتقسيم عند بيانه أقسام الكلام، قال: " اعلم أن تقسيم الكلمة إلى هذه الأنواع الثلاثة يمكن إيراده من وجهين: الأول: أن الكلمة إما أن يصح الإخبار عنها وبها وهي الاسم، وإما أن لا يصح الإخبار عنها؛ لكن يصح الإخبار بها وهي الفعل، وإما أن لا يصح الإخبار عنها ولا بها وهو الحرف. واعلم أن هذا التقسيم مبني على أن الحرف والفعل لا يصح الإخبار عنهما وعلى أن الاسم يصح الإخبار عنه"[٥].

وقال:" في تقرير النوع الثاني من تقسيم الكلمة أن تقول: الكلمة إما أن يكون معناها مستقلا بالمعلومية أو لا يكون، والثاني: هو الحرف، أما الأول: فإما أن يدل ذلك اللفظ على الزمان المعين لمعناه، وهو الفعل، أو لا يدل وهو الاسم، وفي هذا القسم سؤالات نذكرها في حد الاسم والفعل"[٦].

وقال أيضًا: "إن الضمير في قوله: (في نفسه) إما أن يكون عائداً إلى الدال، أو إلى المدلول، أو إلى شيء ثالث، فإن عاد إلى الدال صار التقدير: الاسم ما دل على معنى حصل في الاسم، فيصير المعنى الاسم ما دل على معنى هو مدلوله، وهذا عبث، ثم مع ذلك فينتقض بالحرف والفعل؛ فإنه لفظ يدل على مدلوله، وإن عاد إلى المدلول صار التقدير: الاسم ما دل على معنى حاصل في نفس ذلك المعنى، وذلك يقتضي كون الشيء حاصلاً في نفسه، وهو محال"[٧].

واستخدم بالسبر والتقسيم عن بحث كون فواتح السور أسماءها، فقال: " والمختار عند أكثر المحققين من هذه الأقوال أنها أسماء السور، والدليل عليه أن هذه الألفاظ إما أن لا تكون مفهومة، أو تكون مفهومة، والأول باطل.

أما أولاً؛ فلأنه لو جاز ذلك لجاز التكلم مع العربي بلغة الزنج، وأما ثانيا فلأنه تعالى وصف القرآن أجمع بأنه هدى وذلك ينافي كونه غير معلوم.

وأما القسم الثاني: فنقول: إما أن يكون مراد الله تعالى منها جعلها أسماء الألقاب، أو أسماء المعاني، والثاني

---

(١) سورة القصص: من الآية ٤٤.

(٢) الإدماج: اللف، وإدخال الشيءِ بالشيءِ، يقال: أدمج الشيءَ في الثوب إذا لفَّه فيه. ينظر: لسان العرب: مادة (دمج) ٢٧٦/٢.
واصطلاحاً: هو أن يتضمن الكلام معنيين، معنى مصرح به، ومعنى كالمشار إليه. أو أن يضمن كلام سيق لمعنى ما معنى آخر كقول المتنبي يصف طول الليل:
أقلب فيه أجفاني كأني أعد بها على الدهر الذنوبا فإنه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر.
والإدماج على قسمين:
القسم الأول ـ يتضمن التصريح بمعنى من فن كفاية عن معنى من فن آخر، كإدماج شكوى الزمان في التهنئة.
القسم الثاني ـ أن يقصد المتكلم إلى نوع من البديع فيجئ في ضمنه بنوع آخر، كوصف الليل بالطول للشكاية من الدهر.
ينظر: تحرير التحبير: ٤٤٩؛ نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد النويري (ت٧٣٣هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٢٣هـ: ١٦٤/٧.

(٣) ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ: ٣٦٢/١؛ أنوار التنزيل وأسرار التأويل، أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي الشافعي (ت٦٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م: ١٧/٢؛ فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي (ت٧٤٣هـ)، مجموعة محققين، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي، ١٤٣٤هـ -٢٠١٣م: ١٠٧/٣.

(٤) ينظر: تفسير القرآن العظيم المُسَمَّى أَوْلى ما قيل في آيات التنزيل، رشيد الخطيب الموصلي (ت١٤٠٠هـ)، سورتا آل عمران والنساء، تحقيق صفاء نوفل عواد، رسالة ماجستير، كلية الإمام الأعظم، بغداد، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م: ١٢٥.

(٥) مفاتيح الغيب: ٤٥/١.

(٦) المصدر نفسه: ٤٦/١.

(٧) مفاتيح الغيب: ٤٧/١.

باطل؛ لأن هذه الألفاظ غير موضوعة في لغة العرب لهذه المعاني التي ذكرها المفسرون، فيمتنع حملها عليها؛ لأن القرآن نزل بلغة العرب، فلا يجوز حملها على ما لا يكون حاصلاً في لغة العرب"(١).

وناقش الرازي المعتزلة في قولهم إن آدم (عليه السلام) عندما كان في الجنة كان مبعوثاً إلى حواء، واستدل بالسبر والتقسيم، فقال: " لو كان رسولاً في ذلك الوقت لكان إما أن يكون مبعوثاً إلى أحد، أو لا يكون؛ فإن كان مبعوثاً إلى أحد، فإما أن يكون مبعوثاً إلى الملائكة أو الإنس أو الجن والأول باطل؛ لأن الملائكة عند المعتزلة أفضل من البشر، ولا يجوز جعل الأدون رسولاً إلى الأشرف؛ لأن الرسول والأمة تبع، وجعل الأدون متبوع الأشرف خلاف الأصل...

ولا جائز أن يكون مبعوثاً إلى البشر؛ لأنه ما كان هناك أحد من البشر إلا حواء، وإن حواء إنما عرفت التكليف لا بواسطة آدم لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ﴾(٢) شافههما بهذا التكليف، وما جعل آدم واسطة.

ولا جائز أن يكون مبعوثاً إلى الجن؛ لأنه ما كان في السماء أحد من الجن.

ولا جائز أيضاً أن يكون مبعوثاً إلى أحد؛ لأن المقصود من جعله رسولاً التبليغ، فحيث لا مبلغ لم يكن في جعله رسولاً فائدة، وهذا الوجه ليس في غاية القوة"(٣).

ووظف بالسبر والتقسيم عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ﴾(٤) ، قال الرازي: " فنقول لنفرض أنه صدر ذلك الفعل عن آدم (عليه السلام) بعد النبوة فإقدامه على ذلك الفعل إما أن يكون حال كونه ناسياً، أو حال كونه ذاكراً.

أما الأول: وهو أنه فعله ناسياً، فهو قول طائفة من المتكلمين واحتجوا عليه بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾(٥)، ومثلوه بالصائم يشتغل بأمر يستغرقه ويغلب عليه فيصير ساهياً عن الصوم، ويأكل في أثناء ذلك السهو لا عن قصد، لا يقال هذا باطل من وجهين:

الأول: أن قوله تعالى: ﴿مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ ﴿٢٠﴾﴾(٦) يدل على أنه ما نسي النهي حال الإقدام.

الثاني: وهو أنه لو كان ناسياً لما عوتب على ذلك الفعل، أما من حيث العقل؛ فلأن الناسي غير قادر على الفعل، فلا يكون مكلفاً"(٧).

وعند حديثه عن كروية الأرض استدل بالسبر والتقسيم، فقال:" ومما يتعلق بأحوال الأرض أنها كرة، وقد عرفت أن امتداد الأرض فيما بين المشرق والمغرب يسمى طولاً، وامتدادها بين الشمال والجنوب يسمى عرضاً، فنقول: طول الأرض إما أن يكون مستقيماً، أو مقعراً، أو محدباً، والأول باطل، وإلا لصار جميع وجه الأرض مضيئاً دفعة واحدة عند طلوع الشمس، ولصار جميعه مظلماً دفعة واحدة عند غيبتها"(٨).

واستدل بالسبر والتقسيم عند حديثه عن عداوة الشيطان للإنسان، قال: " كون الشيطان عدواً لنا، إما أن يكون بسبب أنه يقصد إيصال الآلام والمكاره إلينا في الحال، أو بسبب أنه بوسوسته يمنعنا عن الدين والثواب.

والأول باطل، إذ لو كان كذلك لأوقعنا في الأمراض والآلام والشدائد، ومعلوم أنه ليس كذلك، وإن كان الثاني فهو

(١) المصدر نفسه: ٢٥٥/٢.
(٢) سورة الأعراف: من الآية ١٩.
(٣) مفاتيح الغيب: ٣٩٨/٢.
(٤) سورة البقرة: من الآية ٣٦.
(٥) سورة طه: من الآية ١١٥.
(٦) سورة الأعراف: الآيتان ٢٠-٢١.
(٧) مفاتيح الغيب: ٤٥٩/٣.
(٨) المصدر نفسه: ١٦٤/٤.

أيضاً باطل؛ لأن من قبل منه تلك الوسوسة من قبل نفسه كما قال: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾[١].

إذا ثبت هذا فكيف يقال: إنه عدو مبين العداوة، والحال ما ذكرناه؟

الجواب: أنه عدو من الوجهين معاً، أما من حيث إنه يحاول إيصال الضرر إلينا فهو كذلك، إلا أن الله تعالى منعه عن ذلك، وليس يلزم من كونه مريداً لإيصال الضرر إلينا أن يكون قادراً عليها، وأما من حيث إنه يقدم على الوسوسة، فمعلوم أن تزيين المعاصي وإلقاء الشبهات كل ذلك سبب لوقوع الإنسان في الباطل، وبه يصير محروماً عن الثواب، فكان ذلك من أعظم جهات العداوة"[٢].

وعند بيان حال المرتد عن الدين، قال مستدلاً بالسبر والتقسيم: " إن ثواب الإيمان السابق وعقاب الكفر الطارئ، إما أن يكونا متساويين، أو يكون أحدهما أزيد من الآخر، فإن تساويا وجب أن يتحابط كل واحد منهما بالآخر، فحينئذ يبقى المكلف لا من أهل الثواب ولا من أهل العقاب وهو باطل بالإجماع.

وإن ازداد أحدهما على الآخر، فلنفرض أن السابق أزيد، فعند طريان الطارئ لا يزول إلا ما يساويه، فحينئذ يزول بعض الاستحقاقات دون البعض مع كونها متساوية في الماهية، فيكون ذلك ترجيحاً من غير مرجح وهو محال.

لنفرض أن السابق أقل، فحينئذ إما أن يكون الطارئ الزائد، يكون جملة أجزائه مؤثرة في إزالة السابق فحينئذ يجمع على الأثر الواحد مؤثرات يكون مستقلة وهو محال.

وإما أن يكون المؤثر في إزالة السابق بعض أجزاء الطارئ دون البعض، وحينئذ يكون اختصاص ذلك البعض بالمؤثرية ترجيحاً للمثل من غير مرجح، وهو محال.

فثبت بما ذكرنا أنه إذا كان مؤمناً ثم كفر، فذلك الإيمان السابق، وإن كنا نظنه إيماناً، إلا أنه ما كان عند الله إيماناً، فظهر أن الموافاة شرط لكون الإيمان إيماناً، والكفر كفراً"[٣].

ووظف السبر والتقسيم في الأحوال الشخصية، بقوله: " اعلم أن سوء العشرة، إما أن يكون من قبل الزوج، وإما أن يكون من قبل الزوجة، فإن كان من قبل الزوج كره له أنه يأخذ شيئاً من مهرها؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾[٤] صريح في أن النشوز إذا كان من قبله؛ فإنه يكون منهياً عن أن يأخذ من مهرها شيئاً"[٥].

وعند إثباته حجية القياس، قال: " اعلم أن قوله: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾[٦] يدل عندنا على أن القياس حجة، والذي يدل على ذلك أن قوله: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ﴾، إما أن يكون المراد: فإن اختلفتم في شيء حكمه منصوص عليه في الكتاب أو السنة أو الإجماع، أو المراد: فإن اختلفتم في شيء حكمه غير منصوص عليه في شيء من هذه الثلاثة، والأول باطل؛ لأن على ذلك التقدير وجب عليه طاعته فكان ذلك داخلا تحت قوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[٧]، وحينئذ يصير قوله: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ إعادة لعين ما مضى، وإنه غير جائز. وإذا بطل هذا القسم تعين الثاني وهو أن المراد: فإن تنازعتم في شيء حكمه غير مذكور في الكتاب والسنة والإجماع"[٨].

ووظف السبر والتقسيم في قوله: " إن حدوث الحوادث في هذا العالم السفلي مسندة إلى الاتصالات الفلكية والتشكلات الكوكبية، إلا أنه لا بد لحركاتها واتصالاتها من أسباب، وأسباب تلك الحركات إما ذواتها وإما أمور مغايرة لها،

(١) سورة إبراهيم: من الآية ٢٢.
(٢) مفاتيح الغيب: ٣٥٤/٥.
(٣) المصدر نفسه: ٣٩٢/٦.
(٤) سورة النساء : من الآية ٢٠.
(٥) مفاتيح الغيب: ١٤/١٠.
(٦) سورة النساء : من الآية ٥٩.
(٧) سورة النساء : من الآية ٥٩.
(٨) مفاتيح الغيب: ١١٤/١٠.

والأول باطل لوجهين:

الأول: أن الأجسام متماثلة، فلو كان جسم علة لصفة لكان كل جسم واجب الاتصاف بتلك الصفة وهو محال.

والثاني: أن ذات الجسم لو كانت علة لحصول هذا الجزء من الحركة لوجب دوام هذا الجزء من الحركة بدوام تلك الذات، ولو كان كذلك، لوجب بقاء الجسم على حالة واحدة من غير تغير أصلاً، وذلك يوجب كونه ساكناً، ويمنع من كونه متحركاً.

فثبت أن القول بأن الجسم متحرك لذاته يوجب كونه ساكناً لذاته وما أفضى ثبوته إلى عدمه كان باطلاً، فثبت أن الجسم يمتنع أن يكون متحركاً لكونه جسما، فبقي أن يكون متحركا لغيره، وذلك الغير إما أن يكون ساريا فيه أو مباينا عنه، والأول باطل، لأن البحث المذكور عائد في أن ذلك الجسم بعينه لم اختص بتلك القوة بعينها دون سائر الأجسام، فثبت أن محرك أجسام الأفلاك والكواكب أمور مباينة عنها، وذلك المباين إن كان جسما أو جسمانيا عاد التقسم الأول فيه، وإن لم يكن جسما ولا جسمانياً، فإما أن يكون موجبا بالذات أو فاعلا مختاراً والأول باطل"[1].

الخاتمة

الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

في خاتمة هذا البحث ألخص أهم النتائج بما يأتي:

١. السبر والتقسيم مسلك عقلي استخدمه القرآن الكريم وعلماء المسلمين في مخاطبة العقول وإقناعها، وفي الردّ على الخصوم وإفحام المجادلين.
٢. السبر والتقسيم يعني حصر الأوصاف وإلغاء بعضها لتعين الباقي للعلة.
٣. الرازي أول من اخترع هذا الترتيب في كتبه، واستدل بأدلة السبر والتقسيم.
٤. على الرغم من استخدام الرازي للسر والتقسيم في تفسيره بكثرة، إلا أنه لم يصرح به قط.
٥. حفل تفسير الرازي بعدد كبير من التطبيقات التي تناولت مباحث الإلهيات المختلفة.
٦. استدل الرازي بالسير والتقسيم في مباحث متفرقة منها: اللغة، والنبوات، والسمعيات، وغيرها من المسائل.
٧. كان الرازي موفقاً بشكل كبير في استدلالاته بالسبر والتقسيم في الشواهد التي تناولناها.
٨. ولع الرازي بالتقسيمات، كان يقسم المسألة الواحدة إلى أقسام فرعية، ويقسم التفريعات إلى فروع أخرى، مما يدل على تمكنه من المحاورة وقدرته الجدلية الكبيرة.

المصادر والمراجع

١. إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، بلا تاريخ.
٢. أصول الفقه، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي الرامينى الصالحي الحنبلي (ت٧٦٣هـ)، تحقيق الدكتور فهد بن محمد السَّدَحَان، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٣. الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب، محمد بن محمود بن أحمد البابرتى الحنفي (ت ٧٨٦هـ)، تحقيق ضيف الله صالح عون العمري، ترحيب ربيعان الدوسري، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.
٤. تشنيف المسامع بجمع الجوامع، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق د سيد عبد العزيز، د عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، مصر، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

(١) المصدر نفسه: ١٨٥/٢٠.

٥. الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لولي الدين أبي زرعة أحمد العراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م.
٦. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين محمد المختار الجكني الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م.
٧. البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي الزركشي (ت٧٩٤هـ)، دار الكتبي، مصر، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م.
٨. التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف (ت٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ -١٩٨٦م.
٩. العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق الدكتور أحمد علي سمير المباركي، السعودية، ط٢، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.
١٠. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، الدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، مصر، بلا تاريخ.
١١. المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٢. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.
١٣. تيسير التحرير، محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي (ت٩٧٢هـ)، على كتاب التحرير لابن الهمام. كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت٨٦١هـ)، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.
١٤. شرح تنقيح الفصول في اختيار المحصول في الأصول، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، (ت ٦٨٤ هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، بيروت، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣ م.
١٥. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.
١٦. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت٢٥٦هـ)، تحقيق محمد زهير ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ١٤٢٢هـ.
١٧. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ.
١٨. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي البغدادي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٤هـ -١٩٩٣م.
١٩. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.
٢٠. كنوز الذهب في تاريخ حلب، موفق الدين أبي ذر أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي (ت٨٨٤هـ)، دار القلم، حلب، ١٤١٧هـ.
٢١. مفاتيح الغيب، أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن حسين القرشي الطبرستاني الأصل الشافعي المذهب الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، مصر، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٢٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م.
٢٣. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م.
٢٤. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
٢٥. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي الشافعي (ت٦٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.
٢٦. ؛ فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي (ت٧٤٣هـ)، مجموعة محققين، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي، ١٤٣٤هـ -٢٠١٣م.
٢٧. تفسير القرآن العظيم المُسَمَّى أَوْلى ما قيل في آيات التنزيل، رشيد الخطيب الموصلي (ت١٤٠٠هـ)، سورتا آل عمران والنساء، تحقيق صفاء نوفل عواد، رسالة ماجستير، كلية الإمام الأعظم، بغداد، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٢٨. نثر الورود شرح مراقي السعود، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ)، تحقيق علي محمد العمران، مجمع الفقه الإسلامي، دار عالم الفوائد، جدة، ١٤٢٦هـ.
٢٩. المطالب العالية من العلم الإلهي، لمُحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، (ت٦٦٦هـ)، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ-- ١٩٩٩م.
٣٠. تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ابن أبي الإصبهع المصري، تحقيق د. جفني محمد شرف، القاهرة، مصر، ١٣٨٣ هـ. ١٩٦٣ م.
٣١. نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد النويري (ت٧٣٣هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٢٣هـ.